



الصين والتماسيح والألماس.. صراع السلطة في زيمبابوي

إعداد: محمد الزواوي

باحث سياسي مصري



جاءت نهاية حكم روبرت موجابي درامية؛ كما كانت بداياته إبّان مقاومة النفوذ الأجنبي في بلاده، فهو أحد قادة الحركة الوطنية لتحرير زيمبابوي واستعادة أراضيها من الأجانب أصحاب البشرة البيضاء.. وكانت نهاية حكمه مثيرة للجدل؛ لأنها تمّت بيد رفقاء السلاح

تمكّن الجيش من وضع نقطة النهاية لحكم رئيس زيمبابوي روبرت موجابي، بعد عقود قضاها في السلطة، جعلته من أكثر الذين حكموا مدّةً طويلةً في تاريخ القارة السمراء.

الذين حموا سلطته وشرعيته طيلة ثلاثين عاماً. هذه النهاية الدرامية، لحكم روبرت موجابي، تشير عدّة تساؤلات، سنحاول الإجابة عنها في هذه الورقة، للكشف عن ملابسات الإطاحة به، وتوجهات رجال السلطة الجدد في البلاد، ودور العامل الخارجي في هذه الأحداث، وكذلك مستقبل زيمبابوي ما بعد موجابي.

الصراع.. وملابسات نهاية حكم موجابي:

بدأ الصراع على السلطة في زيمبابوي فعلياً منذ أن وطئت أقدام «جريس موجابي» زوجة الرئيس قصر الرئاسة؛ حيث بدأت طموحاتها في خلافة موجابي تتزايد، في ظل مراقبة قادة الجيش الكبار الذين كافحوا مع موجابي ضد الاحتلال، ذلك الحرس القديم الذي بات يُعرف باسم «التماسيح»، وأبرزهم رئيس الاستخبارات الأسبق ونائب موجابي «إيميرسون منانغانغا»، وقد عزله موجابي في خطوة وُصفت بأنها تمهيداً لخلافة زوجته جريس موجابي، فتدخل الجيش ليعيده إلى السلطة مرة ثانية، ولكن هذه المرة في منصب الرئاسة، ذلك الرجل هو الذي أقسم اليمين الدستورية رئيساً للبلاد خلفاً لموجابي، بمباركة قائد الجيش «كونستانتينو تشيونجا» الذي وضع موجابي قيد الإقامة الجبرية تمهيداً لعزله عن السلطة.

لقد جاء الانقلاب على سلطة موجابي ليضع حداً للصراع على السلطة بين فصيلين داخل الحزب الحاكم زانو ZANU:

أحدهما: تقوده زوجة موجابي، والمعروف باسم «جيل ٤٠» أو «G٤٠»، وهو تابع لفصيل الجبهة الوطنية في الحزب ZANU - PF. والفصيل الآخر: الذي يمثل الحرس القديم، والمعروفون بالتماسيح، على نفس كنية «إيميرسون منانغانغا»، والذي اشتهر بها أثناء

كفاحه ضد الأقلية البيضاء في البلاد^(١). وقد بدأت الأحداث في التسارع في ١٤ نوفمبر الماضي، عندما قاد الجنرال «تشيونجا» انقلاباً ضد موجابي، اعتقل خلاله عدداً من مجموعة G٤٠، وعمل على إعادة «منانغانغا» إلى السلطة، في ظل شبكة من الملابسات الداخلية والخارجية، أبرزها ما يتعلّق بدور الصين في ذلك الانقلاب.

أبعاد الدور الصيني:

تتمتع زيمبابوي بتاريخ من العلاقات القوية مع الصين، وذلك منذ نضالها ضد الاستعمار الأوروبي؛ حيث وقفت الصين مع زيمبابوي، وعملت على تسليح الثوار منذ ستينيات القرن الماضي، حيث حصل موجابي وحزبه على الدعم المالي والسلاح، في حين تعاضمت الاستثمارات الصينية في البلاد منذ التسعينيات، حيث استثمرت في مجالات التعدين والزراعة والطاقة والبناء.

وفي عام ٢٠١٥م: أصبحت الصين سوق التصدير الأول لزيمبابوي، وحصلت على أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (٧٤٪)، وفي العام نفسه وعدت الصين بمنح زيمبابوي ٤ مليارات دولار في صورة مساعدات واستثمارات على مدى عامين، كما تعهدت بتقديم ٤٦ مليون دولار لبناء البرلمان الجديد للبلاد^(٢)، وفي عام ٢٠١٥م؛ وقّعت شركة الكهرباء الصينية عقداً بقيمة ١,٢ مليار دولار لتطوير محطة الكهرباء الحرارية في زيمبابوي، وذلك لتخفيف انقطاع

(١) Diamonds and the Crocodile: China's Role in the Zimbabwe Coup, Vasabjit Banerjee and Timothy S. Rich, The Diplomat Magazine, November 22, 2017, on: <https://thediplomat.com/2017/11/com/2017/chinas-role-in-the-zimbabwe-coup>

(٢) Ibid

الكهرباء في البلاد^(١).

الصين إلى التخلي عن دعم موجابي في قمعه للمعارضة عام ٢٠١٦م.

الألماس والجيش والصين:

تلك التهديدات التي تسبب فيها موجابي للاستثمارات الصينية في مجال الألماس؛ باتت تمثل تهديداً للجيش في البلاد أيضاً؛ لكونه يتعاون مع الشركات الصينية بقيادة قائد الجيش «تشيونجا»، حيث إن ٢٠٪ من حصة شركة أنجين- على سبيل المثال- يتحكم فيها الجيش عن طريق شركة تابعة له، وأدى استثمار القوات الأمنية في زيمبابوي في مجال الألماس إلى إثراء كبار الضباط المرتبطين بنظام موجابي، وقد وُجّهت اتهامات إلى «منانغانغا»- الذي عينه الجيش رئيساً بعد موجابي- بأنه يستخدم المؤسسة العسكرية للاستفادة بصورة غير قانونية من تجارة الألماس، وهي الاتهامات التي وجهتها له الأمم المتحدة في أثناء تدخل قوات زيمبابوي، في الفترة ما بين (١٩٩٨م و٢٠٠٢م)، في الحرب الأهلية في الكونغو^(٢).

وقد قام الجنرال «تشيونجا» بزيارة رسمية إلى الصين، من ٨ إلى ١٠ نوفمبر الماضي، التقى فيها عدداً من كبار قادة الجيش الصيني، وكذلك صنّاع السياسات الدفاعية في الحزب الحاكم في البلاد، بالإضافة إلى وزير الدفاع الصيني، وهو ما فسّر بأن «تشيونجا» قد حصل على الضوء الأخضر من الصين للقيام بالانقلاب؛ مقابل تأمين المصالح الصينية في البلاد، وتأكيد هذا بالتصريحات الأولية من وزارة الخارجية الصينية، عقب أبناء وضع موجابي قيد الإقامة

كما أنّ علاقة جيش زيمبابوي بالصين عميقة، خصوصاً مع فصيل «التماسيح» الذي يستمد قوّته من قادة الجيش، فقد باعت لهم الصين أسلحة، ما بين خفيفة وحتى طائرات مقاتلة، كما مؤّلت الصين بناءً كلية الدفاع الوطني الجديدة في زيمبابوي، كخطوة رمزية للعلاقات العسكرية المميزة ما بين البلدين، وهي الكلية التي تدرّب كلّاً من القوات الأمنية الدفاعية وقوات الشرطة في زيمبابوي.

كما تضحّ الصين تمويلات ضخمة في مجال حقول الألماس بزيمبابوي، حيث إنّ أكبر مستثمر في ذلك القطاع هو شركة أنجين للاستثمارات Anjin Investments.

وقد كان «قطاع الألماس» أحد أهمّ مخاوف الصين بعد سياسة موجابي لجعله قطاعاً وطنياً، حيث أصدر قانوناً يقضي بأن تكون الملكية الوطنية ٥١٪ على الأقل- في ذلك القطاع- مقابل حصة الشركات الأجنبية، وبالرغم من أنّ الشركتين الصينيتين «أنجين» و«جينان» بدأتا العمل في ٢٠١٢م بحصص ٥١٪ مملوكة لزيمبابوي؛ فإنّ الحكومة أدمجت الشركتين في (شركة الألماس الوطنية) عام ٢٠١٥م، ما أدى إلى اعتراضات كبيرة من الحكومة الصينية، وقد أدى ذلك بدوره إلى تدهور كبير في العلاقات ما بين البلدين في ذلك الوقت^(٣)، وهو ما دفع

(١) Did China really give Zimbabwe's military tacit approval to launch a coup?, The Independent, 16 November 2017, on: <http://www.independent.co.uk/infact/zimbabwe-coup-china-military-general-army-takeover-robert-mugabe-grace-wife-leadership-trade-money-a8058626.html>

(٢) Is China Ready for a Post-Mugabe Zimbabwe? The Diplomat Magazine, By Samuel Ramani, August 13, 2016, on: <https://thediplomat.is-china-ready-for-a-post-/08/com/2016>

/mugabe-zimbabwe

(٣) انظر: قرار مجلس الأمن بهذا الصدد على الرابط الآتي: <https://reliefweb.int/report/burundi/plundering-dr-congo-natural-resources-final-report-panel-experts-s20021146>



يعدّ حكم موجابي نموذجاً صارخاً للسلطوية العسكرية التي تحكم باسم شرعية «التحرّر» من الاستعمار، بالرغم من أنهم باتوا يمثلون معضلة أكبر من الاستعمار

شرطة العاصمة (هراري) باللغة الصينية لتلقّي الشكاوى ضدّ العمّال الصينيين، كما عيّنت حكومته وزيراً للشؤون الصينية، وشجّعت حكومة موجابي كذلك الصينيين على القدوم إلى البلاد والتجنّس بجنسية زيمبابوي، حيث باتوا يشكلون طبقة من الأغنياء من أصول صينية؛ مما زاد التوتر العرقي في البلاد، وهو ما اعتُبر أنه دعامته للحزب الحاكم كذلك^(٣).

مستقبل الحكم في زيمبابوي:

المعارضة في البلاد كانت تأمل أن يأتي الحكم الجديد بتوافق وطني، وإدماج رموز المعارضة في الحكومة الجديدة، إلا أنّ الرئيس الجديد، الذي جاء تحت أعين الجيش، أتى بكبار مسؤوليه من العسكريين في المناصب البارزة؛ حيث تمّ تعيين: «باتريك تشيناماسا» وزيراً للمالية، والمارشال بالقوات الجوية «بيرانس شيري»- المتهم بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان- وزيراً للأراضي، والميجور جنرال «سيبوسيسو مويو»- الذي ألقى بيان الانقلاب- وزيراً للخارجية^(٤)، و«كريس موتسفانجوا»-

.Ibid (٣)

(٤) زيمبابوي بين رئيسين: أي دور سياسي للجيش في الحاضر والمستقبل؟ د. سيدي أحمد ولد الأمير، مركز الجزيرة

الجبرية، حيث جاء فيها: أنّ الصين «تراقب عن كثب تطورات الوضع في البلاد»، دون أن تطالب بإعادة موجابي إلى السلطة، فيما بدأ أنه موافقة صينية بالتضحية بموجابي؛ نظير الحفاظ على مصالحها مع السلطة الجديدة في البلاد^(١).

طبقاً للإحصاءات الصينية؛ تُعدّ زيمبابوي واحدةً من أهمّ ثلاث جهات للاستثمار الصيني في إفريقيا، كما أنّ هناك ما يقرب من ١٠ آلاف عامل صيني في زيمبابوي، ومع تصاعد أصوات المعارضة في زيمبابوي بشأن الهيمنة الصينية على مقدّرات البلاد؛ فإنّ الصين تعتمد بصورة أكبر على الحزب الحاكم، ومن ورائه الجيش بقيادة فضيل «التماسيح»، لتأمين نفوذها في زيمبابوي، بل يقول بعض المحلّلين إنّ الصين تدعم حزب موجابي والجيش؛ من أجل أن تصبح زيمبابوي مستعمرةً صينية كاملة^(٢).

وقد أعرب ممثلو النقابات العمالية في زيمبابوي عن احتجاجهم على السلوكيات التجارية للصين، ومنها: قمعها لحقوق التفاوض الجماعية للنقابات، بالإضافة إلى سياسة الإغراق الصينية ببضائعها الرخيصة للأسواق في زيمبابوي؛ مما يُفقد البلاد قدرتها التنافسية، بالإضافة إلى قمع الشركات الصينية للعمّال المحليين، والانتهاكات الصارخة لقوانين التلوث البيئي في البلاد من قبيل شركات الحديد الصينية، كما تصاعدت التوترات العرقية بين العمّال الصينيين والعمّال السود في زيمبابوي، ولهذا أنشأت حكومة موجابي مكتبا في مركز

(١) Zimbabwe crisis: Did China give nod to army takeover?, Telegraph, 15 NOVEMBER 2017, on: <http://www.telegraph.co.uk/zimbabwe-general-visited-/15/11/news/2017-zimbabwe-general-visited-15/11/news/2017-beijing-just-days-executing-coup>

(٢) Is China Ready for a Post-Mugabe Zimbabwe? .Op. cit

يُذكر مقابل الصراع والكفاح من الشعب لفتح المجال السياسي في البلاد، إنَّ الشعب الآن بات أكثر قلقاً مما كان عليه في ظلِّ موجابي»^(١).

الغرب المترقّب:

من المؤكّد أنّ الغرب يترقّب- عن كثب- الأحداث المتوالية في زيمبابوي، والتي كانت مستعمرةً بريطانية سابقة، سقطت من الفلك الغربي، ولكن تعاطف فيها النفوذ الصيني، وذلك بسبب سياسات موجابي وحقبة ما بعد الاستعمار. وبالرغم من الفرص الكبيرة للنفوذ الصيني في البلاد؛ فإنَّ الغرب يعقد الآمال على المعارضة السياسية من أجل تصيب حكم ديمقراطي، يدفع زيمبابوي مرةً ثانية إلى الجانب الغربي، فقبل ساعات من إعلان الحكومة الجديدة بقيادة «منانغانغا»؛ أعلنت الخارجية البريطانية- على لسان وزيرها «بوريس جونسون»-: أنّ بريطانيا ستتخذ خطوات لإحلال الاستقرار في النظام السياسي في زيمبابوي، وتقدّم قرضاً للمساعدة في سداد قروض البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، ولكن هذا الدعم يعتمد على «التقدم الديمقراطي»- على حدّ قوله-.

ومن المتوقّع أن تعقد زيمبابوي انتخابات العام المقبل، ويقول «بيريس بيجو» المحلل بمجموعة الأزمات الدولية من جوهانسبيرج: إنّ تشكيلة الحكومة الجديدة، التي حملت ذات الوجه القديمة والعسكريين، «لا تبشّر بخير بالتأكيد، ويجب على المتفائلين بأنّ حكماً ديمقراطياً سيتمّ إرساؤه في البلاد أن يتمهلوا قليلاً، يجب علينا أن ننتظر ماذا سيفعل الوزراء الجدد، ولكن الأمر برّمته لا يُبشّر بخير»، فالحكومة الجديدة تعكس كيف أنّ نهاية حكم موجابي ليست إلا مجرد إعادة توزيع للسلطة

.Ibid (٢)

المقاتل السابق الذي قاد عملية حشد الشعب ضدّ موجابي- أصبح وزيراً للإعلام، كما أعاد «منانغانغا» وجوهاً كثيرة من عهد موجابي؛ مما قد يشكّل إحباطاً لشعب زيمبابوي الذي كان يتوقع قطيعةً مع حقبة موجابي.

ومن ثمّ صرّح رموز المعارضة: بأنهم سيطلقون حملةً جديدة لإحلال الديمقراطية في البلاد، التي أفقرت بسبب حكم موجابي وسيطرة الجيش على الثروة، وخصوصاً بعد وعود «منانغانغا» الأولية للشعب- بأنه سيشكل حكومة وفاق وطني، وأنه سيتواصل مع كلّ المواطنين المخلصين، ويعمل على بناء ديمقراطية كاملة- التي تبخّرت في الهواء؛ مع تشكيل الحكومة الجديدة التي هيمن عليها العسكريون.

ويقود جهود المعارضة «تينداي بيتي» وزير الاستثمار الأسبق، والذي وصف تشكيل الحكومة الجديدة بأنه «خيانة»، مضيفاً: «إننا الآن نتعامل مع طغمة عسكرية، جاءت بانقلابٍ لتحمي مصالح فئة صغيرة من الحزب الحاكم، والآن يجب على الشعب أن يتّحد ويكافح من أجل الحصول على سلطة سياسية منتخبة»^(١).

وقال «جوج كولترات» الناشط في مجال حقوق الإنسان: إنّ الحكومة الجديدة لا تمثّل زيمبابوي الجديدة، ولكنها تمثّل «تحسيناً للنخبة السياسية القديمة الفاشلة، إنه شيء يدعو للقلق، إنها حكومة من المتطرفين، لا يوجد أيّ تغيير

للدراسات، ٠٦ ديسمبر، ٢٠١٧م، على:

<http://studies.aljazeera.net/ar/html.171206090641900/12/reports/2017>

Zimbabwe opposition promises push for reform (١) after new cabinet revealed, The Guardian, 1 December 2017, on: <https://www.theguardian.com/world/2017/dec/01/zimbabwe-military-officials-given-key-jobs-post-mugabe-cabinet-emmeron-mnangagwa>



بالرغم من الفرص الكبيرة للنفوذ الصيني في البلاد؛ فإنَّ الغرب يعقد الآمال على المعارضة السياسية من أجل تنصيب حكم ديمقراطي

على قمع المعارضة، وأنشأ ثقافة الهروب من المساءلة له وللموالين له داخل الحزب الحاكم، وصنع سياسات كان لها تداعيات كارثية على شعبه، ولهذا؛ فإنَّ رحيل موجابي عن السلطة يفتح نافذة أمل- ولو ضئيلة- لشعب زيمبابوي للتخلص من إرثه المتمثل في تحصين المجرمين، ومن ثمَّ العمل على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، وتعويض الضحايا، واحترام حكم القانون^(١).

وفي هذا السياق؛ تعقد المعارضة الأمل على عقد انتخابات نزيهة؛ من أجل الإطاحة بالحكم العسكري وإرث موجابي في البلاد، ومن المتوقع أن يدعم الغرب الحركات الديمقراطية والأحزاب المعارضة، في ظلِّ ترقّب صيني؛ يعمل على الحفاظ على مصالحه واستثماراته الضخمة في البلاد، وكذلك أقلّيته النافذة والمرتبطة بالسلطة والثروة، في حين تعقد المعارضة رهانها على انتخابات العام القادم؛ من أجل كسر تلك الحلقة الجهنمية من إرث موجابي الذي شارف على الأربعة عقود ■

والمحسوبية داخل الحزب وحلفائه داخل الجيش، وليس نتيجةً للمطالبات الشعبية للإصلاح وإعادة تنشيط الاقتصاد.

وبالرغم من أنّ النظام الجديد أعلن عفواً عن الفاسدين الذين سيتصالحون مع الدولة نظير إعادة الأموال التي نهبوها؛ فإنَّ الكثيرين من المحيطين بموجابي والمتهمين بقضايا فساد سينجون من تلك الحملة؛ بسبب صلاتهم بالنظام الجديد/القديم.

خاتمة:

تعكس حالة زيمبابوي حالات عديدة في القارة السمراء، والتي تعاني من تحكّم الجيوش التي تستند على شرعية «تحرير البلاد» من الاستعمار الأوروبي، ولكنها في الوقت نفسه تسيطر على الثروة والسلطة، وتقوّض التقدّم الاقتصادي والسياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ومن ثمَّ يظلُّ اضطراب العلاقات المدنية العسكرية عائقاً أمام تحقيق الحرية والعدل لدى معظم شعوب القارة الإفريقية التي لم تتخلص من إرث الأنظمة العسكرية حتى الآن. ويُعدُّ حكم موجابي نموذجاً صارخاً للسلطوية العسكرية التي تحكّم باسم شرعية «التحرّر» من الاستعمار، بالرغم من أنهم باتوا يمثلون معضلةً أكبر من معضلات الاستعمار ذاته في كثير من الأحيان؛ حيث إنهم يمثلون عائقاً كبيراً أمام الشعوب لحياة أفضل؛ بسبب فسادهم، وسياسات المحاباة التي يعقدونها مع مؤيديهم في الداخل والخارج، وكذلك السيطرة على الثروات الطبيعية وتقسيمها مع داعميهم الأجنب، وتلك قصة متكررة في أكثر من بلد إفريقي، تغيب فيه الديمقراطية، والحكم الرشيد، والرقابة الشعبية على السلطة.

لقد أنشأ موجابي نظام حكم وحشي، يعتمد

(١) تقرير لمنظمة العفو الدولية عن حكم موجابي، على الرابط الآتي: <https://www.amnesty.org/en/latest/zimbabwe-robert-mugabe-legacy/12/news/2017>